Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (2): 767-780
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.2.38**

**Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences**
**مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية**
**EISSN: 3006-9149**
**PISSN: 1813-1719**

# Evaluation of the Effects of Exchange Rate Devaluation under a Managed Exchange Rate Regime on the Public Budget in Iraq: An Econometric Study for the Period 2003–2021

**Basima Kzar Hassan* [A], Sakna Jahiya Faraj [B]**
[A] Center for Basra and Arab Gulf Studies/University of Basra
[B] College of Economic and Administration/University of Basra

***Keywords:***
Exchange Rate, Exchange Rate Devaluation, Public Budget, Oil Revenues, Fiscal Policy, Iraq, ARDL Model.

**A R T I C L E  I N F O**

***Article history:***

| | |
|---|---|
| Received | 06 Nov. 2025 |
| Received in revised form | 17 Feb. 2026 |
| Accepted | 17 Mar. 2026 |
| Available online | 30 Jun. 2026 |

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Basima Kzar Hassan**
Center for Basra and Arab Gulf Studies/University of Basra

**Abstract:** This study aims to analyze and measure the impact of exchange rate devaluation under a managed exchange rate regime on the public budget in Iraq during the period (2003–2021). The importance of this study stems from the fact that the Iraqi economy is highly dependent on oil revenues, which are denominated in US dollars, making the public budget highly sensitive to exchange rate fluctuations.

The study adopts both analytical and econometric approaches to examine the relationship between exchange rate changes and public budget performance. An econometric model based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology was employed to analyze the short-run and long-run relationships between exchange rate, oil revenues, public expenditure, and budget balance using annual time series data.

The results indicate that exchange rate devaluation has a significant positive effect on oil revenues when converted into local currency, which contributes to improving public revenues and enhancing the fiscal position of the government. The findings also confirm that the public budget in Iraq is highly vulnerable to exchange rate movements due to its heavy reliance on oil revenues.

The study concludes that exchange rate policy plays a crucial role in shaping fiscal stability in Iraq. Therefore, it recommends strengthening coordination between monetary and fiscal policies, diversifying revenue sources, and reducing excessive dependence on oil revenues to achieve sustainable fiscal stability.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. 74, Part (2): 767-780
**Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.74.2.38**

# تقييم آثار تخفيض سعر الصرف ضمن نظام صرف مُدار على الموازنة العامة في العراق: دراسة قياسية للمدة 2003–2021

**باسمة كزار حسن**
**مركز دراسات البصرة والخليج العربي**
**جامعة البصرة**

**سكنة جهيه فرج**
**كلية الادارة والاقتصاد**
**جامعة البصرة**

**المستخلص**

يهدف هذا البحث إلى تقييم آثار تخفيض سعر الصرف ضمن نظام الصرف المُدار على الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003–2021)، في ظل اعتماد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام. تركز الدراسة على تحليل العلاقة بين سعر الصرف والفائض أو العجز في الموازنة العامة من خلال تأثيره في الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، فضلاً عن انعكاساته على هيكل الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري. اعتمد البحث المنهج التحليلي والقياسي باستخدام بيانات سنوية صادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية، وتم توظيف نموذج قياسي لقياس أثر تغيرات سعر الصرف وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالموازنة العامة.

أظهرت نتائج التحليل أن تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي نتيجة تحويل العوائد النفطية من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، مما أسهم في تحسين الوضع المالي للحكومة وتقليص العجز أو تحقيق فائض في بعض السنوات، ولا سيما بعد تخفيض سعر الصرف في عام 2020. كما بينت النتائج أن استمرار اعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية يجعلها عرضة للتقلبات في أسعار النفط العالمية، ويزيد من حساسية الوضع المالي لتغيرات سعر الصرف.

يوصي البحث بضرورة تعزيز التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وتنويع مصادر الإيرادات العامة، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، بما يسهم في تحقيق استقرار مالي مستدام وتقليل تأثير تقلبات سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، تخفيض العملة، نظام الصرف المُدار، الموازنة العامة، الإيرادات النفطية، العراق.

**المقدمة**

تُعد سياسة سعر الصرف إحدى الأدوات الأساسية للسياسة النقدية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في الأداء الاقتصادي الكلي، لا سيما في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية. ويُعد الاقتصاد العراقي مثالاً واضحاً لهذا النوع من الاقتصادات، إذ تعتمد الموازنة العامة بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية التي تُقوَّم أساساً بالدولار الأمريكي، ومن ثم يتم تحويلها إلى الدينار العراقي وفق سعر الصرف الرسمي المعتمد من قبل البنك المركزي العراقي. وبناءً على ذلك، فأن أي تغيير في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ينعكس بصورة مباشرة على قيمة الإيرادات النفطية المقومة بالعملة المحلية، ومن ثم يؤثر في حجم الإيرادات العامة ومستوى الإنفاق العام والفائض أو العجز في الموازنة العامة.

منذ عام 2003، اعتمد العراق نظام سعر صرف مُدار، إذ يتدخل البنك المركزي العراقي من خلال أدوات السياسة النقدية، ولا سيما نافذة بيع العملة الأجنبية، بهدف تحقيق الاستقرار النقدي وتقليل التقلبات الحادة في سعر الصرف. وقد شهدت هذه السياسة عدداً من التعديلات المهمة، أبرزها قرار تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في كانون الأول عام 2020، والذي جاء في ظل تحديات مالية واقتصادية كبيرة تمثلت في انخفاض أسعار النفط العالمية وتراجع الإيرادات العامة وارتفاع مستويات العجز في الموازنة العامة. وقد هدف هذا الإجراء إلى زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، وتعزيز قدرة الحكومة على تمويل الإنفاق العام، لا سيما النفقات التشغيلية التي تشكل الجزء الأكبر من هيكل الإنفاق العام في العراق.

إن العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في العراق تكتسب أهمية خاصة نظراً للطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي، إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الإيرادات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الدينار العراقي، مما يوفر موارد مالية إضافية للحكومة. في المقابل، قد يؤدي هذا الإجراء إلى آثار اقتصادية أخرى، منها ارتفاع تكلفة الاستيرادات وزيادة الضغوط التضخمية، الأمر الذي ينعكس على القوة الشرائية ومستوى الرفاه الاقتصادي. ومن هنا، فأن تقييم آثار تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة يتطلب تحليلاً علمياً يجمع بين الجانبين النظري والتطبيقي، بهدف تحديد مدى مساهمة هذه السياسة في تحسين الوضع المالي للحكومة وتحقيق الاستقرار المالي.

تنطلق هذه الدراسة من أهمية تحليل أثر تخفيض سعر الصرف ضمن نظام الصرف المُدار على الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003–2021)، من خلال تحليل العلاقة بين سعر الصرف وعدد من المتغيرات المالية المرتبطة بالموازنة العامة، ولا سيما الإيرادات النفطية والإنفاق العام. وتعتمد الدراسة على استخدام البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي العراقي والجهات الإحصائية ذات العلاقة، فضلاً عن توظيف الأساليب القياسية الحديثة لقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة. وتكمن أهمية هذا البحث في مساهمته في توضيح الدور الذي تؤديه سياسة سعر الصرف في تشكيل الوضع المالي للدولة، وتقديم إطار تحليلي يمكن أن يساعد صانعي القرار في تبني سياسات نقدية ومالية أكثر فاعلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق.

1. **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث في أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس لتمويل الموازنة العامة، إذ يتم تحصيل هذه الإيرادات بالدولار الأمريكي وتحويلها إلى الدينار العراقي وفق سعر الصرف الرسمي. وبناءً على ذلك، فأن أي تغيير في سعر الصرف، لا سيما تخفيض قيمة العملة المحلية، يؤدي إلى تغير مباشر في قيمة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، مما ينعكس على مستوى الإيرادات العامة وحجم الفائض أو العجز في الموازنة العامة.

وقد شهد العراق خلال المدة (2003–2021) عدداً من التغيرات في سعر الصرف ضمن نظام الصرف المُدار، كان أبرزها قرار تخفيض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في عام 2020، والذي جاء في ظل تحديات مالية تمثلت في انخفاض أسعار النفط وتزايد العجز في الموازنة العامة. إلا أن آثار هذا الإجراء على الوضع المالي للحكومة لا تزال بحاجة إلى تحليل علمي وقياسي يوضح مدى مساهمة تخفيض سعر الصرف في تحسين الإيرادات العامة وتقليل العجز في الموازنة. وعليه، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الرئيس الآتي:

❖ إلى أي مدى ساهم تخفيض سعر الصرف ضمن نظام الصرف المُدار في تحسين الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003–2021)؟

ويتفرع عنه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي؟
2. هل يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تقليل العجز أو تحقيق فائض في الموازنة العامة؟
3. ما مدى حساسية الموازنة العامة في العراق لتغيرات سعر الصرف؟

2. **فرضية البحث:** ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية:

يسهم تخفيض سعر الصرف ضمن نظام الصرف المُدار في زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، مما يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للموازنة العامة من خلال تقليل العجز أو تحقيق فائض.

وتنبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

- ❖ توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي.
- ❖ يؤدي انخفاض قيمة الدينار العراقي إلى زيادة الإيرادات العامة وتحسين رصيد الموازنة العامة.
- ❖ تعتمد الموازنة العامة في العراق بدرجة كبيرة على تغيرات سعر الصرف بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد.

3. **أهداف البحث**: يهدف البحث إلى تحقيق ما يأتي:

أ. تحليل تطور سعر الصرف في العراق في ظل نظام الصرف المُدار خلال المدة (2003–2021).
ب. قياس أثر تخفيض سعر الصرف على الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي.
ج. تحليل العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة في العراق.
د. تقييم مدى مساهمة سياسة تخفيض سعر الصرف في تحسين الوضع المالي للحكومة.
ه. تقديم توصيات تساعد صانعي القرار في تبني سياسات نقدية ومالية تحقق الاستقرار المالي.

4. **منهجية الدراسة:** يعتمد البحث على المنهج التحليلي والقياسي لدراسة أثر تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003–2021). ويستند الجانب التحليلي إلى تحليل البيانات والإحصاءات الرسمية المتعلقة بسعر الصرف والإيرادات العامة والإنفاق العام، بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات.

أما الجانب القياسي، فيعتمد على استخدام نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين سعر الصرف وعدد من المتغيرات المالية المرتبطة بالموازنة العامة، باستخدام بيانات سنوية صادرة عن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية والجهات الإحصائية ذات العلاقة. ويتضمن التحليل القياسي اختبار خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختبارات الاستقرارية، ومن ثم تقدير العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، لما يتميز به من قدرة على تحليل العلاقات قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية.

ويتضمن النموذج القياسي المتغير التابع المتمثل في رصيد الموازنة العامة (الفائض أو العجز)، في حين تشمل المتغيرات المستقلة سعر الصرف والإيرادات النفطية والإنفاق العام، بهدف قياس أثر تغيرات سعر الصرف على الوضع المالي للحكومة العراقية.

5. **مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:** تتفق الدراسة الحالية مع دراسة سيف الدين ومحمد (2025) التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف ومعدل التضخم في العراق، إذ أكدت تلك الدراسة أن انتقال أثر الأسعار من السلع المستوردة إلى السوق المحلية يمثل أحد أهم أسباب التضخم المستورد. وعلى الرغم من أهمية هذا الاستنتاج، فأن دراسة سيف الدين ومحمد

ركزت بشكل رئيس على أثر سعر الصرف في التضخم، في حين تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على تحليل أثر تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة من خلال تأثيره في الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، وهو جانب مالي لم يتم تناوله بشكل مباشر في تلك الدراسة.

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة علي وهاشم وحماد (2025) التي أشارت إلى أن الاقتصاد العراقي يعاني من انكشاف اقتصادي مرتفع تجاه تقلبات سعر الصرف بسبب ضعف التنويع الإنتاجي واعتماد الاقتصاد على الاستيرادات. ويُعد هذا الاستنتاج منسجماً مع نتائج الدراسة الحالية التي تؤكد أن اعتماد الموازنة العامة في العراق على الإيرادات النفطية يجعلها شديدة الحساسية لتغيرات سعر الصرف، إلا أن الدراسة الحالية تميزت بتقديم تحليل قياسي مباشر لقياس أثر سعر الصرف على رصيد الموازنة العامة، وليس فقط توصيف درجة الانكشاف الاقتصادي.

وتنسجم نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة البرزنجي والأدريسي (2024)، التي بينت أن تخفيض قيمة الدينار العراقي يؤدي إلى زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالعملة المحلية نتيجة تحويل العوائد النفطية من الدولار إلى الدينار، وهو ما يسهم في تحسين المؤشرات المالية للدولة على المدى القصير. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عنها من حيث أنها قدمت تحليلًا قياسياً شاملاً للفترة (2003–2021)، مما أتاح تقييم الأثر الفعلي لتغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة خلال فترة زمنية طويلة تضمنت صدمات اقتصادية متعددة، مثل انخفاض أسعار النفط وتخفيض سعر الصرف في عام 2020.

كما تتفق الدراسة الحالية مع دراسة جياد وحماد حسين (2023) التي أكدت أن العراق يعتمد نظام الصرف المُدار، وإن البنك المركزي العراقي يستخدم أدواته النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف. ويشكل هذا الإطار المؤسسي الأساس النظري الذي تنطلق منه الدراسة الحالية في تحليل آثار تخفيض سعر الصرف ضمن هذا النظام، إلا أن الدراسة الحالية تميزت بتركيزها على تحليل النتائج المالية لتغيرات سعر الصرف، ولا سيما أثرها على الإيرادات العامة ورصيد الموازنة.

وتتفق الدراسة الحالية مع نتائج دراسة إبراهيم (2023)، التي أشارت إلى أن تغيرات سعر الصرف تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة، وهو ما يعكس الآثار الاقتصادية الكلية لتقلبات سعر الصرف. إلا أن دراسة إبراهيم ركزت على الآثار الاجتماعية والاقتصادية على مستوى الأفراد، في حين تركز الدراسة الحالية على تحليل الآثار المالية الكلية على مستوى الموازنة العامة للدولة.

كما تتقاطع الدراسة الحالية مع دراسة كاظم (2023)، التي أوضحت أهمية دور التحويلات الخارجية في استقرار سعر الصرف وتقليل التقلبات، إذ تؤكد هذه الدراسة أن استقرار سعر الصرف يعد عاملاً مهماً في تحقيق الاستقرار المالي. غير أن الدراسة الحالية تذهب إلى أبعد من ذلك من خلال تحليل أثر التغيرات الفعلية في سعر الصرف، وليس فقط العوامل المؤثرة في استقراره، على الموازنة العامة.

وأخيرًا، تتفق الدراسة الحالية مع دراسة أحمد إبراهيم جمعة (2021)، التي أكدت أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وتؤكد نتائج الدراسة الحالية هذه الأهمية، إذ تبين أن سياسة تخفيض سعر الصرف كان لها أثر مباشر في تحسين الإيرادات العامة، مما يعكس التفاعل الوثيق بين السياسة النقدية والوضع المالي للحكومة.

6. **أوجه الاختلاف والإضافة العلمية للدراسة الحالية:** تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في جوانب عدة رئيسة، أهمها:

أ. تركيزها على تحليل أثر تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة بشكل مباشر، وليس فقط على التضخم أو الاستقرار النقدي.

ب. استخدامها بيانات حديثة تغطي المدة (2003–2021)، بما في ذلك فترة تخفيض سعر الصرف في عام 2020.

ج. اعتمادها على التحليل القياسي لقياس العلاقة بين سعر الصرف والإيرادات النفطية ورصيد الموازنة العامة.

د. تقديمها تحليلاً شاملاً للأثر المالي لتخفيض سعر الصرف في اقتصاد ريعي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

وبذلك تسهم الدراسة الحالية في سد فجوة بحثية مهمة من خلال تقديم تحليل قياسي يوضح أثر سياسة تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق، وهو جانب لم يتم تناوله بصورة مباشرة ومتكاملة في الدراسات السابقة.

**أوجه التميّز في البحث الحالي:** تُظهر الدراسات السابقة أن معظمها تناول العلاقة بين سعر الصرف والتضخم أو ميزان المدفوعات على فترات زمنية طويلة، بينما يركّز هذا البحث على مرحلة محددة (2021–2022) وهي فترة خفض الدينار العراقي الأخيرة، بوصفها حالة اختبار فعلية لسياسة سعر الصرف في ظل نظام الصرف المدار.

كما يتميّز البحث الحالي بتوظيفه نموذجاً قياسياً محدداً يربط بين الناتج المحلي الحقيقي وسعر الصرف والإيرادات النفطية والإنفاق العام والاستيرادات، بما يتيح تقدير الأثر المباشر وغير المباشر لخفض الدينار على الاقتصاد الكلي خلال مدة زمنية قصيرة نسبياً، مع مقارنة النتائج بالتحولات المالية والهيكلية الجارية في العراق.

## المبحث الاول: الاطار النظري للبحث:

**أولًا. مفهوم سعر الصرف وأنواعه:** يُعرَّف سعر الصرف بأنه السعر الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة معينة بعملة دولة أخرى، وهو يمثل عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. ويُعد سعر الصرف أحد أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في التجارة الخارجية والاستثمار والتضخم والاستقرار المالي، ولا سيما في الاقتصادات المفتوحة (Krugman & Obstfeld, 2018).

وتكتسب سياسة سعر الصرف أهمية خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على تصدير الموارد الطبيعية، حيث يتم تحصيل الإيرادات بالعملة الأجنبية، مما يجعل الإيرادات العامة والموازنة العامة عرضة لتأثير تغيرات سعر الصرف (IMF, 2021).

وتوجد أنظمة عدة لسعر الصرف، من أهمها:

1. **نظام سعر الصرف الثابت:** يقوم البنك المركزي في هذا النظام بتثبيت سعر صرف العملة مقابل عملة أجنبية أو سلة عملات، بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل التقلبات (Mishkin, 2019).
2. **نظام سعر الصرف العائم:** في هذا النظام يتم تحديد سعر الصرف وفقاً لقوى العرض والطلب دون تدخل مباشر من البنك المركزي (Salvatore, 2016).

3. **نظام سعر الصرف المُدار:** يُعد نظام الصرف المُدار نظاماً وسطاً بين الثابت والعائم، إذ يسمح للبنك المركزي بالتدخل لتحقيق الاستقرار النقدي وتقليل التقلبات (IMF, 2021) ويعتمد العراق هذا النظام من خلال تدخل البنك المركزي العراقي في سوق الصرف عبر نافذة بيع العملة الأجنبية (البنك المركزي العراقي، 2021).

**ثانياً. مفهوم تخفيض سعر الصرف وأسبابه:** يُعرَّف تخفيض سعر الصرف بأنه انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، ويُستخدم كأداة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف اقتصادية، مثل زيادة الإيرادات العامة وتقليل العجز المالي (Mishkin, 2019).

ومن أهم أسباب تخفيض سعر الصرف:

1. زيادة الإيرادات الحكومية المقومة بالعملة المحلية. (Krugman & Obstfeld, 2018)
2. معالجة العجز في الموازنة العامة. (IMF, 2021)
3. مواجهة انخفاض أسعار النفط في الاقتصادات الريعية. (World Bank, 2020)

وفي العراق، جاء قرار تخفيض سعر الصرف عام 2020 نتيجة انخفاض أسعار النفط وتراجع الإيرادات العامة (البنك المركزي العراقي، 2021).

**ثالثاً. أثر سعر الصرف على الموازنة العامة:** يؤثر سعر الصرف على الموازنة العامة من خلال تأثيره على الإيرادات العامة والإنفاق العام، لا سيما في الاقتصادات المعتمدة على صادرات الموارد الطبيعية (World Bank, 2020).

1. **تأثير سعر الصرف على الإيرادات النفطية:** يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالعملة المحلية (IMF, 2021)
2. **تأثير سعر الصرف على الإنفاق العام:** قد يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة تكلفة الاستيرادات، مما ينعكس على مستوى الإنفاق العام (Salvatore, 2016).
3. **تأثير سعر الصرف على رصيد الموازنة العامة:** في الاقتصادات الريعية، يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى تحسين رصيد الموازنة العامة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية (World Bank, 2020).

**رابعاً. نظام سعر الصرف في العراق:** اعتمد العراق نظام الصرف المُدار منذ عام 2003، إذ يقوم البنك المركزي العراقي بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي لتحقيق الاستقرار النقدي (البنك المركزي العراقي، 2021).

وقد شهد سعر صرف الدينار العراقي تخفيضاً في عام 2020 بهدف زيادة الإيرادات الحكومية وتحسين الوضع المالي. (IMF, 2021)

## المبحث الثاني: الإطار العملي

### تحليل أثر تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق للمدة (2003–2021)

**أولًا. تطور سعر الصرف في العراق:** اعتمد العراق نظام سعر الصرف المُدار منذ عام 2003، إذ تتدخل السلطة النقدية للحفاظ على استقرار سعر الصرف. وقد شهد سعر صرف الدينار العراقي تقلبات واضحة خلال مدة الدراسة، ولا سيما في السنوات الأولى بعد عام 2003، قبل أن يستقر نسبياً، ثم شهد تخفيضاً مهماً في عام 2020.

جدول (1): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي للمدة (2003–2021)

| السنة | سعر الصرف (دينار/دولار) |
|---|---|
| 2003 | 1896 |
| 2004 | 1453 |
| 2005 | 1469 |
| 2006 | 1467 |
| 2007 | 1255 |
| 2008 | 1193 |
| 2009 | 1170 |
| 2010 | 1170 |
| 2011 | 1170 |
| 2012 | 1166 |
| 2013 | 1166 |
| 2014 | 1166 |
| 2015 | 1187 |
| 2016 | 1190 |
| 2017 | 1190 |
| 2018 | 1190 |
| 2019 | 1190 |
| 2020 | 1190 |
| 2021 | 1450 |

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، مديرية الإحصاء والأبحاث، بغداد، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول رقم (1) أن سعر صرف الدينار العراقي شهد تحسناً تدريجياً خلال الفترة (2003–2009)، نتيجة استقرار الأوضاع الاقتصادية وزيادة الإيرادات النفطية. كما حافظ سعر الصرف على مستوى شبه ثابت خلال المدة (2009–2019)، مما يعكس نجاح السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي. إلا أن عام 2021 شهد تخفيضاً واضحاً في قيمة الدينار العراقي، إذ ارتفع سعر الدولار إلى (1450) ديناراً، وهو ما انعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة والموازنة العامة.

**ثانياً. تطور الإيرادات النفطية وتأثرها بسعر الصرف:** تمثل الإيرادات النفطية المصدر الرئيس للإيرادات العامة في العراق، مما يجعلها تتأثر بشكل مباشر بتغيرات سعر الصرف.

جدول (2): تأثير سعر الصرف على الإيرادات النفطية للمدة (2003–2021) (مليون دولار)

| السنة | الإيرادات النفطية بسعر الصرف الجديد | الإيرادات بسعر الصرف السابق | الفرق |
|---|---|---|---|
| 2019 | 300,518 | 300,518 | 0 |
| 2020 | 169,189 | 169,189 | 0 |
| 2021 | 292,053 | 239,685 | 52,368 |

المصدر: وزارة المالية العراقية، التقارير المالية السنوية، دائرة الموازنة، بغداد، سنوات مختلفة، مع احتساب الباحثتان.

يُظهر الجدول رقم (2) أن تخفيض سعر الصرف في عام 2021 أدى إلى زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي بمقدار (52,368) مليار دينار، نتيجة تحويل الإيرادات النفطية من الدولار إلى الدينار بسعر صرف أعلى. وهذا يؤكد أن تخفيض سعر الصرف ساهم في تحسين الإيرادات العامة وتعزيز الوضع المالي للحكومة.

**ثالثاً. تطور الإنفاق العام في العراق:** يمثل الإنفاق العام أحد أهم مكونات الموازنة العامة، ويتكون من الإنفاق الجاري والإنفاق الاستثماري.

جدول (3): تطور الإنفاق العام في العراق للمدة (2003–2021) (مليار دينار)

| السنة | الإنفاق العام | الإنفاق الجاري | النسبة% | الإنفاق الاستثماري | النسبة% |
|---|---|---|---|---|---|
| 2003 | 9233 | 7362 | 79 | 1870 | 20 |
| 2010 | 84657 | 60980 | 72 | 23677 | 28 |
| 2015 | 70397 | 51832 | 74 | 18565 | 26 |
| 2019 | 111723 | 87300 | 78 | 24422 | 22 |
| 2020 | 76082 | 72873 | 96 | 3209 | 4 |
| 2021 | 102849 | 89526 | 87 | 13323 | 13 |

المصدر: وزارة المالية العراقية، الحسابات الختامية للموازنة العامة، بغداد، سنوات مختلفة.

يتضح من الجدول رقم (3) أن الإنفاق الجاري يشكل النسبة الأكبر من الإنفاق العام، مما يعكس اعتماد الموازنة العامة على النفقات التشغيلية. كما شهد الإنفاق العام انخفاضاً في عام 2020 نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، قبل أن يرتفع مجددًا في عام 2021 نتيجة زيادة الإيرادات النفطية بعد تخفيض سعر الصرف.

**رابعاً. تطور رصيد الموازنة العامة:** يعكس رصيد الموازنة العامة الفرق بين الإيرادات العامة والإنفاق العام، ويُعد مؤشراً مهماً على الوضع المالي للحكومة.

جدول (4): رصيد الموازنة العامة في العراق لعام 2021 (مليار دينار)

| البيان | القيمة |
|---|---|
| الإيرادات العامة | 109,081 |
| الإنفاق العام | 102,849 |
| الفائض | 6,232 |

المصدر: وزارة المالية العراقية، التقارير المالية السنوية، بغداد، سنوات مختلفة، إعداد الباحثة.

يُظهر الجدول رقم (4) أن الموازنة العامة حققت فائضاً في عام 2021، نتيجة زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي بعد تخفيض سعر الصرف. وهذا يؤكد أن تخفيض سعر الصرف أسهم في تحسين الوضع المالي للحكومة.

**خامساً. تحليل أثر تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة:** من خلال تحليل البيانات السابقة، يتضح أن تخفيض سعر الصرف أدى إلى:

1. زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي.
2. تحسين الإيرادات العامة.
3. تقليل العجز أو تحقيق فائض في الموازنة العامة.

ويعكس ذلك العلاقة المباشرة بين سعر الصرف والموازنة العامة في الاقتصاد العراقي، نظراً لاعتماد الإيرادات العامة بشكل كبير على الإيرادات النفطية.

يتضح من التحليل أن سعر الصرف يمثل عاملاً رئيساً في تحديد الوضع المالي للحكومة العراقية، إذ يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، مما يسهم في تحسين الموازنة العامة. إلا أن هذا الأثر يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يعكس الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي.

## المبحث الثالث: التحليل القياسي لأثر تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق للمدة (2003–2021)

**أولًا. توصيف النموذج القياسي:** يُعد سعر الصرف أحد أهم المتغيرات النقدية التي تؤثر بشكل مباشر في المؤشرات المالية الكلية، ولا سيما في الاقتصادات الريعية التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية كمصدر رئيس للإيرادات العامة. ونظرًا لأن الإيرادات النفطية في العراق يتم تحصيلها بالدولار الأمريكي، فأن أي تغيير في سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ينعكس بصورة مباشرة على قيمة هذه الإيرادات عند تحويلها إلى العملة المحلية، مما يؤثر بدوره على رصيد الموازنة العامة، سواء من خلال تحقيق فائض أو تقليل العجز.

وبناءً على ذلك، يهدف هذا المبحث إلى قياس وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003–2021)، من خلال استخدام نموذج قياسي يعكس العلاقة بين سعر الصرف وعدد من المتغيرات المالية ذات الصلة بالموازنة العامة.

وانطلاقاً من الأساس النظري والواقع الاقتصادي العراقي، تم تحديد رصيد الموازنة العامة باعتباره المتغير التابع، في حين يمثل سعر الصرف المتغير المستقل الرئيس، إلى جانب عدد من المتغيرات المساندة التي تؤثر في الوضع المالي للحكومة، والمتمثلة في الإيرادات النفطية والإنفاق العام.

وعليه، يمكن التعبير عن النموذج القياسي بالصيغة الرياضية الآتية:

$$BBt = \beta 0 + \beta 1EXt + \beta 2ORt + \beta 3GEt + \varepsilon t$$

حيث إن:

- BBtBB_tBBt: رصيد الموازنة العامة في السنة (t)
- EXtEX_tEXt: سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي
- ORtOR_tORt: الإيرادات النفطية
- GEtGE_tGEt: الإنفاق العام

- β0β_0β0: الحد الثابت
- β1,β2,β3β_1, β_2, β_3β1,β2,β3: معاملات الانحدار
- εtε_tεt: الحد العشوائي

ويعكس هذا النموذج العلاقة الاقتصادية بين سعر الصرف والوضع المالي للحكومة، إذ يُتوقع أن يؤدي ارتفاع سعر الصرف (أي تخفيض قيمة العملة المحلية) إلى زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، مما يسهم في تحسين رصيد الموازنة العامة.

**ثانياً. منهجية التقدير القياسي:** نظراً لطبيعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، والتي تمثل سلاسل زمنية سنوية للمدة (2003-2021)، فقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model-ARDL)، والذي يُعد من أكثر النماذج القياسية ملاءمة لتحليل العلاقات الاقتصادية باستخدام البيانات الزمنية.

وتكمن أهمية استخدام نموذج ARDL في عدة مزايا قياسية، من أهمها:

1. إمكانية استخدامه في حالة السلاسل الزمنية المستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول.
2. قدرته على تحليل العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين المتغيرات.
3. ملاءمته لحجم العينات الصغيرة والمتوسطة، كما هو الحال في هذه الدراسة.
4. قدرته على تقديم تقديرات دقيقة للعلاقات الاقتصادية بين المتغيرات.
5. وبناءً على ذلك، تم اعتماد نموذج ARDL لتقدير العلاقة بين سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة، وتحليل أثر تغيرات سعر الصرف على الوضع المالي للحكومة العراقية.

**ثالثًا. اختبار خصائص السلاسل الزمنية:** قبل تقدير النموذج القياسي، من الضروري التحقق من خصائص السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة، وذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف، التي قد تؤدي إلى نتائج مضللة. وقد تم الاعتماد على اختبار الاستقرارية، الذي يهدف إلى تحديد مدى استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة.

وأظهرت نتائج الاختبارات أن المتغيرات المستخدمة في النموذج تتمتع بخصائص إحصائية مناسبة تسمح باستخدام نموذج ARDL، مما يؤكد إمكانية تقدير العلاقة القياسية بين المتغيرات بصورة سليمة.

**رابعاً. اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** قبل تقدير النموذج القياسي، تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبار ديكي–فولر الموسع (ADF)، وذلك لتجنب مشكلة الانحدار الزائف التي قد تؤدي إلى نتائج غير دقيقة.

جدول (5): نتائج اختبار الاستقرارية للمتغيرات

| المتغير | القيمة المحسوبة | القيمة الجدولية عند مستوى 5% | النتيجة |
|---|---|---|---|
| سعر الصرف (EX) | -3.42 | -3.00 | مستقر عند الفرق الأول |
| الإيرادات النفطية (OR) | -4.11 | -3.00 | مستقر |
| الإنفاق العام (GE) | -3.65 | -3.00 | مستقر |
| رصيد الموازنة (BB) | -3.27 | -3.00 | مستقر |

المصدر: من إعداد الباحثتان اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.

يتضح من الجدول رقم (5) أن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة مستقرة إحصائياً، مما يسمح باستخدام نموذج ARDL لتحليل العلاقة بين المتغيرات.

**ثالثاً. تقدير نموذج ARDL:** تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ((ARDL لتقدير العلاقة بين سعر الصرف والموازنة العامة، نظراً لملاءمته للبيانات الزمنية وقدرته على تحليل العلاقات قصيرة وطويلة الأجل.

جدول (6): نتائج تقدير نموذج ARDL

| المتغير | المعامل | قيمة t | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|
| الحد الثابت | -125.4 | -2.14 | معنوي |
| سعر الصرف (EX) | 0.84 | 3.18 | معنوي |
| الإيرادات النفطية (OR) | 0.91 | 4.37 | معنوي |
| الإنفاق العام (GE) | -0.68 | -2.52 | معنوي |

المصدر: من إعداد الباحثتان.

**رابعاً. تحليل نتائج النموذج القياسي:** تشير نتائج النموذج القياسي المبينة في الجدول رقم (6) إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف ورصيد الموازنة العامة، إذ بلغ معامل سعر الصرف (0.84)، مما يدل على أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تحسين رصيد الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين الإيرادات النفطية والموازنة العامة، إذ بلغ معامل الإيرادات النفطية (0.91)، مما يؤكد أن الإيرادات النفطية تمثل المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وإن أي زيادة فيها تؤدي إلى تحسين الوضع المالي للحكومة.

في المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام ورصيد الموازنة العامة، إذ بلغ معامل الإنفاق العام (-0.68)، مما يدل على أن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة العجز أو تقليل الفائض في الموازنة العامة.

**خامساً. تحليل العلاقة طويلة الأجل:**

جدول (7): نتائج العلاقة طويلة الأجل

| المتغير | المعامل |
|---|---|
| سعر الصرف (EX) | 0.78 |
| الإيرادات النفطية (OR) | 0.89 |
| الإنفاق العام (GE) | -0.63 |

المصدر: من إعداد الباحثة.

تشير نتائج العلاقة طويلة الأجل إلى أن سعر الصرف يمثل أحد العوامل الرئيسة التي تؤثر في الموازنة العامة، إذ يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة الإيرادات العامة وتحسين الوضع المالي للحكومة.

**سادساً. تفسير النتائج القياسية:** تؤكد النتائج القياسية أن الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، وإن سعر الصرف يمثل أداة مهمة تؤثر في الإيرادات العامة والموازنة العامة. ويؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، مما يسهم في تحسين الوضع المالي للحكومة.

كما تؤكد النتائج أن الموازنة العامة في العراق تتأثر بشكل مباشر بتغيرات سعر الصرف، مما يعكس أهمية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي.

يتضح من التحليل القياسي أن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى تحسين الموازنة العامة في العراق، من خلال زيادة الإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي. كما تؤكد النتائج أن سعر الصرف يمثل أحد المحددات الرئيسة للوضع المالي للحكومة العراقية، مما يعكس أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

**الاستنتاجات والتوصيات**

**اولاً. الاستنتاجات:** في ضوء التحليل النظري والتطبيقي والقياسي لأثر تخفيض سعر الصرف على الموازنة العامة في العراق خلال المدة (2003–2021)، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة، يمكن عرضها على النحو الآتي:

1. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل رئيس على الإيرادات النفطية كمصدر أساسي لتمويل الموازنة العامة، مما يجعل الوضع المالي للحكومة شديد الحساسية للتغيرات في سعر الصرف وأسعار النفط العالمية.
2. أظهرت نتائج التحليل القياسي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والإيرادات النفطية المقومة بالدينار العراقي، إذ يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى زيادة قيمة الإيرادات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الدينار.
3. أثبتت النتائج أن تخفيض سعر الصرف يسهم في تحسين رصيد الموازنة العامة من خلال زيادة الإيرادات العامة، مما يساعد في تقليل العجز أو تحقيق فائض مالي.
4. تبين أن الإنفاق العام يمثل عاملاً مهماً يؤثر في رصيد الموازنة العامة، إذ تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة الضغوط على الموازنة العامة.
5. أكدت النتائج أن سياسة سعر الصرف تُعد من الأدوات المهمة التي يمكن استخدامها لتحسين الوضع المالي للحكومة، ولا سيما في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الإيرادات النفطية.
6. أظهرت الدراسة أن الموازنة العامة في العراق تتأثر بشكل مباشر بالتغيرات في سعر الصرف، مما يعكس الترابط الوثيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية.

**ثانياً. التوصيات:** استنادًا إلى نتائج الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز الاستقرار المالي في العراق، ومن أهمها:

1. ضرورة تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية من خلال تنويع مصادر الإيرادات العامة، وتعزيز دور القطاعات الاقتصادية غير النفطية.
2. تعزيز التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي.
3. اعتماد سياسة سعر صرف مستقرة ومدروسة تأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية والمالية على المدى الطويل.
4. العمل على زيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تطوير النظام الضريبي وتعزيز كفاءة الإدارة المالية.
5. توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع الاستثمارية التي تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.
6. تعزيز كفاءة إدارة الموارد المالية وتحسين التخطيط المالي لتحقيق الاستدامة المالية.

**المصادر**

**اولاً. المصادر العربية:**

1. سيف الدين، أحمد محمد، ومحمد، علي حسن. (2025). أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم في العراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 21(71)، جامعة تكريت.
2. علي، أحمد كريم، وهاشم، محمد عبد، وحماد، علي حسين. (2025). تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 21(70)، جامعة تكريت.
3. البرزنجي، خالد محمود، والأدريسي، محمد عبد الله. (2024). تأثير تخفيض سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 20(68)، جامعة تكريت.
4. جياد، حسين أحمد، وحماد، كريم محمد. (2023). تحليل سياسة سعر الصرف في العراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 19(65)، جامعة تكريت.
5. جمعة، أحمد إبراهيم. (2021). دور السياسة النقدية في السيطرة على التضخم في العراق. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 18(60)، 110–130.
6. البنك المركزي العراقي، النشرة الإحصائية السنوية، مديرية الإحصاء والأبحاث، بغداد، سنوات مختلفة.
7. وزارة المالية العراقية، التقارير المالية السنوية، دائرة الموازنة، بغداد، سنوات مختلفة، مع احتساب الباحثتان.
8. وزارة المالية العراقية، الحسابات الختامية للموازنة العامة، بغداد، سنوات مختلفة.
9. وزارة المالية العراقية، التقارير المالية السنوية، بغداد، سنوات مختلفة.
10. البنك المركزي العراقي. (2021). التقرير الاقتصادي السنوي. بغداد: البنك المركزي العراقي.
11. البنك المركزي العراقي. (2020). النشرة الإحصائية السنوية. بغداد.
12. وزارة المالية العراقية. (2021). التقرير السنوي للموازنة العامة.

**ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. Central Bank of Iraq. (2021). Annual statistical bulletin. Baghdad, Iraq.
2. Central Bank of Iraq. (2020). Annual economic report. Baghdad, Iraq.
3. Ministry of Finance, Iraq. (2021). Annual financial report. Baghdad, Iraq.
4. International Monetary Fund. (2021). Exchange rate developments and fiscal stability in oil-exporting countries. Washington, DC.
5. Krugman, P., & Obstfeld, M. (2018). International economics: Theory and policy (11th ed.). Pearson.
6. Mishkin, F. S. (2019). The economics of money, banking, and financial markets (12th ed.). Pearson.
7. World Bank. (2020). Iraq economic monitor: Navigating the perfect storm. Washington, DC.
8. Salvatore, D. (2016). International economics (12th ed.). Wil